

في الحال وعلى الفور وابهم التوبة للعلم بهما من لسان الشرعيين  
 اذ هي حيث اطلقوها ارادوا بها ما قاله العلماء كما مر وهي ما استمع  
 كما قال النووي ثلاثه شرط وفي لفظ له اركان والامر قريب  
 ان يقلع عن المعصية وان يندم على فعلها وان يعزم عزمها  
 جازما ان لا يعود اليه مثلها اذ كانت المعصية تتعلق بادي  
 فلها شرط اربع وهو رد الظلامة الي صاحبها او تحصيل البراءة  
 منه واصلاح الندم وهو كنهها الاعظم انتهى فقله تجوز بالتعبير  
 بالشرط عن الاركان علي ان عبارة القوم دايرة بين الامرين  
 والركنية اتعد وضيم منه للفنم الثاني فمصدق بالكل والبعض  
 مطلقا كان التندم او ضعف او مساويا لما يثبت منه فيجرب  
 علي المصوب عندهم من صحة التوبة عن بعض المعاصي  
 دون بعض خلافا لابي هانم لنا الاجماع علي ان الكافر اذا  
 اسلم وتاب عن كفره مع استناده ببعض المعاصي صحت  
 توبته واسلامه ولم يقاوت الاعقوبة تلك المعصية  
 وايضا ليست التوبة عن تلك المعاصي الا الرجوع عنها  
 والندم عليها والقدم ان لا يعاودها وقد وجدت وشبهة  
 اي هاشم ان الندم عليه يجب ان يكون لتمامها وهو شامل للمعاصي  
 كلها فلا يتحقق الندم علي تبيح مع الاصل علي تبيح اخر  
 واجيب بان الشامل للكل هو القايح لا خصوص قايح تلك المعصية  
 وتحققه مع تفصيل مقابل الصواب بالاصل وعلم منه ايضا  
 انه لا يشترط تعيين الذنب للتوبة منه في صحته بل تقع اجمالا  
 ولو لم يشق عليه تعيينه خلافا لما ذهب اليه جمع من شرح  
 رسالة المالكية حيث ذهبوا الي ان التوبة انها تصح اجمالا

علم

علم الاوامر امام علم تفصيلا لا بالابد من التوبة منه تفصيلا لا تبينها  
 الاول وجوب التوبة علي ارباب العظام عيني ثابت بالاجماع  
 لم يخالف فيه سني ولا غيره وانها وقع النزاع في دليل الوجوب  
 فعندنا السمع كقوله تعالى وتوبوا الي الله جميعا ايها المؤمنون  
 وكقوله تعالى يا ايها الذين امنوا توبوا الي الله توبة نصوحا وكقوله  
 عليه السلام يا ايها الناس توبوا الي الله فان التوبة في اليوم مائة  
 مرة ولا شك ان التوبة اهم الاوامر التكليفية وعند المعتزلة العقل  
 لما فيها من ضدم العقاب ولما ان الندم على القبيح من مقتضيات  
 العقل الصحيح قال السعد وعدها يتناول الصفاير ايضا فيكون  
 حجة علي الهيئة القابلين بوجوب التوبة عن الصفاير سماعا اعتلا  
 لسقوط عقابها انتهى ونكلم علي التوبة منها قريبا ان ثما انه تعالى  
 الثاني قوله في الحال اي حال التلبس بالمعصية وتفضية كلام  
 المازري والقاضي والنووي وغيرهم ان وجوبها علي الفور  
 متفق عليه بل يجمع عليه ولفظ المازري وغيره وهي واجبة  
 علي الفور اجماعا وقد يقلط بعض المذنبين ندم وم علي  
 الاصدار خوفا ان يتوب وينقض هذا جهل اذ لا يترك واجب  
 علي الفور خوفا ان يقع بعده ما يقطعه انتهى وعبارة النووي  
 واتفقوا علي ان التوبة من جميع المعاصي واجبة وانها واجبة  
 علي الفور ولا يجوز تاخيرها سواء كانت المعصية صغيرة  
 او كبيرة انتهت والحاصل ان التماذي علي الذنب بتاخير التوبة  
 منه معصية واحدة مما يعتقد معاودته وخالف المعتزلة فصروا  
 بان التوبة واجبة علي الفور حتي يلزم بتاخيرها سماعا  
 انم اخرجت التوبة عنه وساعتين اثمان وهم جليل ذكر وا

الرد لها توبة  
 تدرى انه علي  
 انه عليه وسلم  
 كان وليها في مقام  
 الارقا  
 اي من المعتزلة